العيوب المنهجية في السلوك النقدي المعاصر المتجه إلى أحاديث صحيح البخاري
– توظيف العلم التجريبي في رد الحديث أنموذجا –

الباحث مصطفى ايت واكريم
باحث في سلك الدكتوراه بمختبر العلوم الإسلامية والإنسانية ودورها في البناء الحضاري
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بعين الشق، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء
المغرب

ملخص الدراسة:

انبنى السلوك النقدي لعدد من الدارسين المعاصرين على استحداث معايير متجاوزة للعدة النقدية التي أمضى عليها أئمة الحديث أقوالهم النقدية إذ تمثل في نفوسهم قصور هذه العدة عما يرام من البلوغ بها لانكفائها عن نقد المتون.

وطباقا لما سلف فقد التمس القوم وصلة إلى اطراح عدد من أحاديث صحيح البخاري فكان من تصرفاتهم النقدية ما محضوا فيه بناء القول النقدي على معطيات العلم التجريبي. وهم في هذا الأمر قد سلكوا ترتيبا نظريا يقعد بهم عن بلوغ الصواب، فقد تجاوزا التقليد العلمي الذي اختبرته عقول علماء الحديث على تمادي الزمان، كما غاب عن مرمى مداركهم ما كتبه فلاسفة العلوم حول موضوعية العلم التجريبي.

وعلى سياج ما تقدم أتت هذه الورقة البحثية لترصد أصول الخطأ في توظيف معطيات العلم التجريبي لرد أحاديث صحيح البخاري لدى المعاصرين، وقد سلك الباحث في دراسته المنهجين التاليين:

- المنهج الاستقرائي أو التركيبي: وذلك من خلال تتبع الأخطاء الواقعة في الدراسات التي وظفت العلم التجريبي لرد أحاديث صحيح البخاري، واكتشاف العلاقة بين هذه الأخطاء ثم ردها إلى أصول كلية.
- المنهج التحليلي أو الاستدلالي: وذلك من خلال تحليل الممارسات الحديثية المستندة إلى نتائج العلم التجريبي في نقد متون صحيح البخاري، وكشف أسباب الخلل فيها بالاستناد إلى أدبيات الميتودولوجيا.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

مقدمة

الحمد لله وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وبعد:

يعد كتاب صحيح البخاري أرفع المدونات الحديثية وأنضج عمل نقدي توج مسار حركة النقد الحديثي في عصر الرواية، وقد قضى أئمة الحديث لهذا الكتاب بالتقدمة وأعلوا من شأنه لما أدركوه من شفوف صنيع الإمام البخاري – رحمه الله – وتميزه وسيره على نساج من تقدمه من أئمة النقد، فلم يكن عمله منبتا عن الأعمال النقدية لمن كان قبله من أئمة الحديث، بل أمضى نتائجه النقدية وفقا للتقليد العلمي الناظم للسلوك النقدي في عصور الرواية.

وطباقا لهذا التقليد نفسه تصفح عدد من الأئمة النقاد عمل الإمام البخاري –رحمه الله– وقدموا جهدا مرضيا في تتبعه والاستدراك عليه، ولم يشنأ أحد من علماء الحديث أعمالهم بل جعلوها موضع اعتبار ونظر ومفاتشة، ذلك أنها لم تخرج عن سننهم ونهجهم في نقد الأخبار.

وفي مقابل هذا بالغ علماء الحديث في الإنكار على من رد الأحكام النقدية لأئمة الحديث وفقا لبنية معرفية أخرى نشأت خارج سياق حركة رواية الحديث ونقده، وقدمت تصورا معرفيا حول المعرفة النقلية مغايرا لما كان عليه المجتمع العلمي الحديثي، وقد أثمر لنا هذا الجدل المعرفي كتبا تأسيسية في منهج النقد الحديثي ككتاب التمييز للإمام مسلم –رحمه الله– وكتاب معرفة علوم الحديث للحاكم – رحمه الله– أظهروا فيها علمية السلوك النقدي الذي كان عليه الأئمة النقاد.

ثم نسج من تأخر عن هؤلاء الأئمة على منوالهم فألف في بيان مسالك نقد الحديث واصطلاحاته عند نقاد عصر الرواية –وهم الصيارفة الذين أنيف بهم على الذروة العليا في نقد الحديث وكشف علله فقد عاينوا المرويات وعايشوا الرواة واستقروا أصول الخطأ في رواياتهم فتحدثوا بقدر ما تمليه ممارستهم في هذا العلم–، وقد صار الأئمة المتأخرون وفق تقليد علمي لا يجاوزون فيه ما أدركوه من تصرفات نقاد عصر الرواية فكانوا في سلوكهم النقدي على غاية الفضل والإحسان.

وفي عصر الحداثة حين قُذِفت إلى مجتمعنا الإسلامي أفكار كساها أصحابها لحاء المعرفة والعلم أخذ السلوك النقدي لبعض المعاصرين في تنكب التقليد العلمي الذي كان عليه أئمة النقد، فرأوا أن هذا التقليد سبب في نسبة الخرافات والأباطيل إلى الشريعة الإسلامية فكان لزاما إعادة بناء منهج جديد للنقد الحديثي يُستثمر فيه ما كتبه الدارسون الغربيون حول النقد التاريخي.

ومن هنا ظهرت مصطلحات جديدة في سجالات حملة الشريعة فصرت تقرأ أن علماء الحديث قد بذلوا جهدا في النقد الخارجي بيد أنهم أهملوا النظر في النقد الداخلي، فآل الأمر إلى مطالبات بإعمال النقد الداخلي في بعض المرويات التي صححها الأئمة النقاد.

ومن وجوه إعمال النقد الداخلي النظر في متون الحديث من جهة مناقضتها لمعطيات العلم التجريبي، فجعلوا ما صح بالمعايير النقدية للمحدثين غرضا تناضلت له سهام دراساتهم فأعملوا فيه معيار العلم التجريبي، وقد غبي عنهم أن معطيات هذا العلم مبنية على تجويز النقيض، وأن فلاسفة العلوم قد أبدوا في أسسه نظرا نقديا أقدم بهم على التهادي في الحكم بيقينية نتائجه.

إن السلوك النقدي المعاصر حين وظف العلم التجريبي في رد أحاديث صحيح البخاري، وأسلم أزمة أحكامه إلى معايير متجاوزة للعدة النقدية الحديثية قمن به أن يستولي عليه الخلل المنهجي، ولهذا جاءت هذه الدراسة لترصد هذا الخلل وتبين جهات وقوعه في هذا السلوك.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الورقة في سعيها إلى الاندراج في سلك الدفاع عن أعظم مدونة حديثية أنتجها الجهد المتراكم للأئمة النقاد عبر عصور الرواية، كما أنها ستفتح آفاق النظر في أصول الخطأ الواقعة في تصرفات أصحاب الموقف السلبي من علوم الشريعة.

إشكالية البحث:

تعالت أصوات عدد من الدارسين المعاصرين بالقصور المنهجي للعدة النقدية الحديثية التي أنتجت كتاب صحيح البخاري، وقد تذرعوا إلى هذا الحكم باستثمار معيار العلم التجريبي فتوهموا كشف زيف مرويات كتاب صحيح البخاري، غير أن صنيعهم هذا لم يراعوا فيه تقليدا علميا محددا بل هو منبت عن التقليد العلمي الذي له صلة بمجال نشاطهم المعرفي، وعليه فالإشكالية التي تعالجها هذه الورقة هي كالتالي:

ما مدى التزام السلوك النقدي المعاصر بالمنهجية العلمية في توظيفه للعلم التجريبي معيارا لرد أحاديث صحيح البخاري؟

وعنها يتفرع هذا السؤال:

ما هي العيوب المنهجية التي وقع فيها السلوك النقدي المعاصر في توظيفه العلم التجريبي معيارا لرد أحاديث صحيح البخاري؟

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة تناولت موضوع الورقة على هذا الوجه لكن ثمة دراسات درست وقوع المعاصرين في العيوب المنهجية ومنها:

- **العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت المتعلقة بالسنة النبوية** للدكتور خالد منصور الدريس: نشرت ضمن بحوث ندوة عناية المملكة بالسنة والسيرة النبوية في المدينة النبوية المنعقدة في 15-1437/03/17هـ، وقد عالج فيها أهم مثارات الغلط في فكر المستشرق شاخت، وهي مباينة لموضوعي من جهة انصراف عملي إلى رصد العيوب المنهجية في توظيف العلم التجريبي معيارا لرد أحاديث البخاري.
- **العيوب المنهجية لنقد الصحيحين في القراءات الحداثية** للدكتور نبيل بلهي: وهو بحث مقدم للمتلقي الوطني: (صحيحا البخاري ومسلم في القراءات الحداثية: عرض ونقد) بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بالجزائر، وهذه الدراسة وإن كانت متجهة إلى رصد العيوب المنهجية في الأعمال التي وضعت على الصحيحين إلا أنها لم تتناول موضوع ورقتي على جهة التحديد.

خطة البحث:

وعلى سياج ما تقدم انتظم بيان هذه العيوب المنهجية في المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول**: إهمال تباين النماذج المعرفية.
- ✓ **المبحث الثاني**: إهمال التفسيرات البديلة.
- ✓ **المبحث الثالث**: القفز إلى الاستنتاجات.
- ✓ **المبحث الرابع**: النقد الموضعي للمتن.
- ✓ **خاتمة**: وفيها أهم النتائج.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه.

المبحث الأول: إهمال تباين النماذج المعرفية

إن كل نشاط علمي لابد أن يصدر عن نسق معرفي يحوي مجموعة من المبادئ والرؤى الفكرية، وهذه المبادئ والرؤى تنتظم في شبكة من العلاقات لتؤسس ما يسمى النموذج المعرفي paradigm[1]. هذا النموذج المعرفي يمثل مرجعا علميا يوجه السلوك العلمي للدارسين ويحدد مسالك معالجة القضايا العلمية التي تعرض لهم، فالسلوك النقدي للمجتمع العلمي الحديثي يؤطره نموذج معرفي خاضع لسؤال ثبوت النبوة، وعنه تتفرع مجموعة من الممارسات والمسالك في إنتاج الأحكام النقدية، فوقوع الإخبار بالأحداث المستقبلية مثلا في الحديث النبوي منسجم مع الرؤية المعرفية للمحدثين وهو داخل في حيز الإمكان لديهم، إذ المقرر في أحكامهم العقدية أن النبي ﷺ لا ينطق عن الهوى، وأن وقوع هذا الإخبار هو من الوحي الذي أوحي إليه، وأن الوحي الصحيح لا يمكن أن ينافي مقتضيات العقل السليم، ولهذا يقول الإمام أبو حامد الغزالي – رحمه الله – في وصف أهل السنة: "واطلعوا على طريق التلفيق بين مقتضيات الشرائع وموجبات العقول؛ وتحققوا أن لا معاندة بين الشرع المنقول والحق المعقول"[2].

وفي المقابل إذا أخضعنا هذه الأخبار للنموذج المعرفي الذي يحكم السلوك النقدي للدارسين الغربيين فلا يمكننا قبولها بحال، إذ يقوم هذا النموذج على رؤية مادية تنفي وجود تأثير خارج هذا العالم المادي، ومؤدى هذا أن الإخبار بالأحداث المستقبلية يعد مفارقة تاريخية لا يمكن قبولها، بل هي دليل على أن هذه الأخبار قد أنتجت في زمن متأخر عن هذه الأحداث.[3]

وعلى هذا فإن إسناد نقد أحاديث صحيح البخاري إلى نموذج معرفي غربي مباين للنموذج المعرفي الإسلامي الذي أنتج هذا العمل العلمي هو عيب منهجي حيث أهمل التباين الواقع بين هذين النموذجين، ومجلى هذا الأمر في بيان المرجعية التي استمد منها كل نموذج مكوناته الكلية، فالنموذج الغربي انطلق من "مرجعية نهائية (كامنة) تنظر إلى العالم على أنه يحوي داخله ما يكفي لتفسيره دون حاجة إلى اللجوء إلى أي شيء (رباني أو إنساني جوهري) خارج النظام الطبيعي" وأما النموذج المعرفي الإسلامي فهو ينطلق من "مرجعية نهائية متجاوزة ترتكز إلى نقطة خارج العالم الطبيعي والمادة والحواس"[4]، وطباقا لهذا فليس لأحد أن يستند إلى معطيات العلم التجريبي في إنكار تصحيح البخاري رحمه الله لحديث يخبر عن وجود تأثير غيبي في الظواهر الطبيعية مثلا، إذ مرجعية العلم التجريبي مباينة للمرجعية التي انطلق منها الإمام البخاري في عمله النقدي، فالعلم التجريبي يفرض التعامل مع المادة وليس من مجاله رصد الأسباب الغيبية المؤثرة في الظواهر الطبيعية، وفي المقابل فإن الرؤية الإسلامية تفرض الإذعان بتأثير سبب خارج العالم المادي في ظواهر الطبيعة، ومن هنا صح الحكم بأن التسرع في إعمال معطيات العلم التجريبي لنقد قضايا أنتجها نموذج مباين له هو عيب منهجي وقصور في البحث والنقد.

وإذا نظرنا إلى السلوك النقدي المعاصر وبلونا صنيعه في محاولة التوسل بمعطيات العلم التجريبي إلى اطراح عدد من أحاديث الصحيح، فلن يخطئ نظرنا مخايل الخلل المنهجي فيه من الجهة التي تقدم بيانها، وتوضيح ذلك أن يقال:

قد نزع بعض الدارسين المعاصرين إلى ضرورة إخضاع بعض القضايا الواردة في أحاديث البخاري للمنهج التجريبي للوصول إلى حكم دقيق حول صدق هذه القضايا وبالتالي إنتاج حكم نقدي يقضي بثبوت هذه الأحاديث أو تزييفها، وفي هذا يقول الأستاذ أحمد أمين: "وقد وضع العلماء للجرح والتعديل قواعد ليس هنا محل ذكرها، ولكنهم – والحق يقال – عنوا بنقد الإسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن... حتى نرى البخاري نفسه على جليل قدره ودقيق بحثه يثبت أحاديث دلت الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية على أنها غير صحيحة لاقتصاره على نقد الرجال"[5] وقد ساق هنا حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «من تصبح سبع تمرات عجوة، لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر»[6]، ويقول في توضيح هذا المسلك الذي يفترض – في نظره – أن يطبقه الإمام البخاري قبل الحكم بصحة الحديث: "لإثبات شيء في ثبت الأدوية، إنما الطريقة أن تجرب مرارا، وخير من ذلك أن تحلل لتعرف عناصرها، فإذا لم يكن التحليل في ذلك العصر ممكنا، فلتكن التجربة مع الاستقراء، فكان مثل هذا طريقا لمعرفة صحة الحديث أو وضعه."[7]، فموضع الزلل في عمل البخاري عند الأستاذ أحمد أمين هو كونه لم يعمل التجربة والملاحظة في التحقق من صدق القضية التي أثبتها الحديث النبوي،

ويلاحظ هنا أن أحمد أمين لم يلزم الإمام البخاري بتطبيق تفاصيل المنهج التجريبي في صيغته المعاصرة وإنما ألزمه بصيغة تجريبية في مقدور أهل ذلك العصر، والظاهر أنه أراد بهذا الحكم بقعود عمل البخاري النقدي عن العلمية حيث لم يستتم النظر في جهات رد هذا الخبر، ومن هذا الوجه كذلك أبطل الدكتور عمار الحريري ثبوت هذا الحديث بقوله:" أما من سلم بصحته، فبدل أن ينتظر المخابر الراقية لمعرفة خواص العجوة عليه أن يثبت لكل من تراوده نفسه أن يكون هذا كلام النبي ﷺ، وأن يباشر ويتصبح بعجوة المدينة، ويحتسي سما قاتلا، ويظهر لنا النتيجة المعجزة"[8].

والحق أن من أدار الرأي في هذا السلوك النقدي سيدرك وجه إهمال تباين النماذج المعرفية فيه، فالحديث قد حكم البخاري بصحته انسجاما مع النموذج المعرفي الإسلامي حيث لن يجد من ينتمي إليه أي إشكال في القول بأن الجانب الإيماني له دوره في دفع السم والسحر، ولن ينساغ للمرء إبطال الحديث بالتجربة، إذ مجرد وقوعها منه مناف لحقيقة إيمانه بصدق الإخبار النبوي، كما أن التجربة هنا لا تجري مجرى ما يمليه المنهج التجريبي الذي يقضي بأن تكون المتغيرات الخاضعة للفحص العلمي مما يُفضى إليها بالحواس.

وهنا وجه آخر يظهر خروج هذا السلوك النقدي عن جادة الصواب وهو أن المنهج التجريبي يفرض ضبط وعزل جميع المتغيرات التي يمكنها أن تؤثر في الظاهرة المدروسة وفي بيان هذا الخلل المنهجي في البحث التجريبي يقول أستاذ المنهجية الدكتور فان دالين: "ومع أن كثيرا من الدارسين يتحمسون للبحث التجريبي، إلا أن تصورهم للدقة اللازمة في تحليل المشاكل وصياغة الفروض غير واضح إلى حد ما، فالتجريب بالنسبة لهم عملية محاولة وخطأ عمياء: "إذا جربنا هذا، فماذا يحدث؟ وغالبا ما تكون فكرتهم عما يختبرونه غامضة ... ولاختبار صدق نتيجة مستنبطة من فرض ما يصمم الباحث تجربة يحاول فيها ضبط جميع لشروط، فيما عدا المتغير المستقل الذي يتناوله بالتغيير، ثم يلاحظ ما يحدث للمتغير التابع نتيجة للتعرض للمتغير المستقل"[9]، وعلى هذا فمن أين للمجرب الوصول إلى تأثير التصبح بالتمرات في السحر؟ أليس السحر أمرا غيبيا خارجا عن نطاق الرصد التجريبي؟ ويقال أيضا: كيف يمكن للباحث أن يضبط ويرصد حضور و تأثير الجانب الإيماني في هذه الظاهرة؟

هذا، وقد أظهر بعض العلماء أثر الجانب الإيماني في تحقق القضايا الواردة في مثل هذا الحديث، وعلى هذا النحو وقع كلام الإمام ابن أبي جمرة – رحمه الله – إذ يقول: "فكل ما هو من طريق النبوة فالنية أصل فيه وقد يؤثر لمن لم تكن له نية إذا أخذه على وجه التداوي مثل ما يأخذ الدواء الذي يعطيه الطبيب ... وأما الذي يأخذه على طريق التجربة أو الشك فلا يزيد بذلك إلا شدة"[10] ومن كلامه أيضا في هذا الباب: "الأمور التي تتلقى من الشارع ﷺ أن الفائدة في استعمالها إنما تكون بحسن النية، وإن لم يكن هناك حسن نية خيف على الشخص من زيادة الضرر"[11].

وبهذا رجع الكلام إلى القول بأن إعمال المعطيات التجريبية في نقد صحيح البخاري دون مراعاة تباين النماذج المعرفية هو من العيوب المنهجية الواقعة في السلوك النقدي المعاصر.

المبحث الثاني: إهمال التفسيرات البديلة

من الأخطاء المنهجية الواقعة في توظيف العلم التجريبي في رد أحاديث الصحيح عند بعض الدارسين المعاصرين إهمال التفسيرات البديلة للحديث، وموضع الاختلال في هذا الأمر فرضُهم صحةَ تفسيرهم للحديث ثم الخلوص إلى الحكم ببطلانه لوقوعه مناقضا للواقع العلمي وفق هذا التفسير، ومن الأمثلة التي تظهر وقوع هذا الخلل المنهجي في السلوك النقدي المعاصر نزوع الدكتور محمد عمراني حنشي – رحمه الله – إلى الطعن في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لولا بني إسرائيل لم يخنز اللحم»[12] والحكم ببطلانه لمناقضة الواقع العلمي وفي هذا قال –رحمه الله–: "متن هذا الخبر باطل ومردود بأربعة روائز من قواعد رد الأخبار في علم الحديث وهي على التوالي:

- ألا يكون مخالفا للمشاهدة والحس.
- ثم ألا يكون مخالفا لما ثبت من الوقائع وللسنن الكونية.
- ثم ألا يكون منافيا لبديهيات العقول، ولأي دليل مقطوع به.
- ثم ألا يكون مخالفا للحقائق الطبية."

ثم بعد أخذه في بيان سبب التعفن وفقا للحقائق العلمية قال في الأخير: "وظاهر مما استعرضنا من حقائق علمية أن عملية التعفن بواسطة الكائنات الحية المجهرية (مثل البكتيريا، والفطر والبروتوزوا)، التي تقوم بعملية أيض هدمي catabolism لأنسجة الجسم محولة إياها إما إلى غازات، أو سوائل، أو جزيئات بسيطة. تعد عملية تدوير ناجعة تساعد في إعادة استيعاب هذه المواد بواسطة الكائنات الحية الأخرى من أجل بناء ذواتها، لتنمو وتموت بدورها، ثم لتنحل مجددا، وتدخل في بناء ذوات أخرى في دورات لا نهائية وإلى يوم الصعق. وهذه سيرورة طبيعية لا علاقة لها ببني إسرائيل وفي المطلق. هذه الحقيقة تدفع بنا إلى البحث عن مخترع هذا الخبر ضمن السند الذي جاء به"[13].

وإذا حققنا القول في كلامه وأعملنا فيه الروية سنجد أن المقدمة التي بنى عليها الحكم ببطلان الحديث هي كونه واقعا على معنى واحد وهو أن بني إسرائيل هم سبب فساد اللحم. والحق أن مثار الغلط في هذه الحجة هو إهماله للتفسيرات التي تدفع مناقضة الحديث للواقع العلمي، بل إن التفسير الذي أبداه الدكتور لو تعين معنى للحديث لذهب الإمام البخاري رحمه الله إلى بطلانه ولربما التمس للحديث علة يدفع بها النكارة الواقعة في المتن[14]، فهذا الفهم لا يكاد يخفى على أهل الغباوة فكيف بأمثاله من المتفحصين حيث "قد يصححون الحديث بالنظر إلى المعنى الذي فهموه، ثم يحمله هؤلاء القوم على معنى لو فهمه الأئمة النقاد من الحديث لم يصححوه، لأنه يكون عندهم منكر"[15].

ومن التفسيرات البديلة التي تدفع مناقضة الحديث للواقع أن بني إسرائيل كانوا أول من سن الادخار ولولاهم لما أدرك الناس تغير اللحم وتعفنه، وفي بيان هذا التفسير يقول البيضاوي: "لولا أن بني إسرائيل سنوا ادخار اللحم حتى خنز لما ادخر، فلم يخنز"[16]، وقد حكاه أيضا الحافظ ابن حجر في شرحه على الحديث إذ يقول: "معناه لولا أن بني إسرائيل سنوا ادخار اللحم حتى أنتن لما ادخر فلم ينتن، وروى أبو نعيم في " الحلية " عن وهب بن منبه قال: في بعض الكتب لولا أني كتبت الفساد على الطعام لخزنه الأغنياء عن الفقراء."[17].

ومن هذا الباب كذلك ما وقع فيه من حكم ببطلان حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: "في الحبة السوداء شفاء من كل داء، إلا السام "[18] حيث فرض أن التفسير المتعين للحديث هو كون الحبة السوداء سببا في شفاء جميع الأمراض وهذا مناقض للواقع العلمي، وفي بيان هذا الاعتراض يقول صالح أبو بكر: "الحبة السوداء موجودة في كل زمان ومكان بالأطنان، وكان لابد أن تكتسح أنواع الأمراض والبلاء كما ينص هذا الحديث، وحيث إنها لم تفعل شيئا من ذلك، ولم تعترف معامل الدواء بفاعليتها على هذا النحو، فإن نسبة هذا الحديث للنبي ﷺ سوف تكون سببا في تكذيب الأمم المتحضرة"[19]، وقد دخل الخلل في هذا السلوك النقدي من جهة إهماله للتفسيرات البديلة التي تدفع مناقضة الحديث النبوي للعلم، ثم إن أهل العلم الذين لم يستول على أنظارهم هذا الخلل أمضوا الحديث على تفسيرات بيانها فيما يلي:

منهم من نزع إلى ترك الحديث على عمومه غير أن جهة العموم تتناول استعمالها في حالات مختلفة مفردة أو مركبة أو مسحوقة أو غير مسحوقة أو شربا أو أكلا، وعلى هذا النحو جاء كلام الإمام ابن بطال في شرحه إذ يقول: "هذا الحديث يدل عمومه على الانتفاع بالحبة السوداء في كل داء غير داء الموت كما قال عليه السلام، إلا أن أمر ابن أبي عتيق بتقطير الحبة السوداء بالزيت في أنف المريض لا يدل أن هكذا سبيل التداوي بها في كل مرض، فقد يكون من الأمراض ما يصلح للمريض شربها أيضا ويكون منها ما يصلح خلطها ببعض الأدوية فيعم الانتفاع بها منفردة ومجموعة مع غيرها، والله أعلم"[20]، ومن العلماء من جنح إلى أن الحديث من العام الذي يراد به

الخصوص وفي هذا المعنى يقول الإمام الخطابي: "هذا من عموم اللفظ الذي يراد به الخصوص؛ إذ ليس يجتمع في طبع شيء من النبات والشجر جميع القوى التي تقابل الطبائع كلها في معالجة الأدواء على اختلافها وتباين طبائعها وإنما أراد أنه شفاء من كل داء يحدث من الرطوبة والبلغم وذلك أنه حار يابس، فهو شفاء بإذن الله للداء المقابل له في الرطوبة والبرودة ، وذلك أن الدواء أبدا بالمضاد والغذاء بالمشاكل."[21] ويقول الإمام ابن العربي: "فقال علماؤنا إن هذا خرج مخرج العموم، والمراد به الخصوص وذلك أن الغالب من الأمراض إنما هي الرطوبات فنبه به على أمثاله"[22].

وثمة تأويل آخر حكاه الحافظ ابن حجر بقوله:" وقال غيره كان النبي صلى الله عليه وسلم يصف الدواء بحسب ما يشاهده من حال المريض فلعل قوله في الحبة السوداء وافق مرض من مزاجه بارد فيكون معنى قوله شفاء من كل داء أي من هذا الجنس الذي وقع القول فيه والتخصيص بالحيثية كثير شائع والله أعلم"[23].

وبهذا يتضح أن تفسير الحديث لا يتعين في وجه واحد تحصل به مناقضة الواقع العلمي، وأن المسلك الذي اتبعه من يطعن في الحديث قد استولى عليه الخلل المنهجي، ثم إن من تصفح مسالك الباحثين المعاصرين في رد أحاديث صحيح البخاري وجدها تجري مجرى ما تم إيضاحه في هذا المبحث.

المبحث الثالث: القفز إلى الاستنتاجات

إن من العيوب المنهجية التي قد تستولي على عمل الناقد وتدل على سوء العناية في النقد مسارعته إلى إصدار حكم نقدي دون تحصيل ما يوجب الانتقال إلى هذا الحكم، فالباحث الحصيف هو الذي تدفعه الإيرادات التي تتزاحم في ذهنه إلى التهادي في إنتاج الأحكام إلى أن يفحص جميع الافتراضات ويستشف مكامن الخلل فيها، ومن جميل ما وقع في كلام علمائنا وفيه دلالة على بلوغهم الذروة العليا في النظر المنهجي قول الإمام الدسوقي رحمه الله في الفرق بين المقلد والمجتهد: "ولا يلزم من كون المقلد في الفروع جازما أن يكون أرقى حالا من المجتهد الذي قلده؛ لأن ذهن المقلد خال عن المزاحمة، فلذا جزم بالحكم الذي قلد فيه، وإن لم يكن مطابقا لما في نفس الأمر بخلاف المجتهد فإن ذهنه لازدحام الأدلة فيه لا يجزم بالحكم، بل يظنه."[24]، وقد أشار أستاذ المنهجية فان دالين إلى أن من مثارات الخطأ في البحث الفشل في فحص الافتراضات الكامنة وهو قوله: " كثيرا ما وقع الباحثون في الخطأ نتيجة فشلهم في تمحيص الافتراضات الكامنة وراء استنتاجاتهم"[25].

وإذا نظرنا في عمل أئمتنا النقاد سنجدهم قد أوفوا على الغاية في احترام مقتضيات المنهج العلمي فقد كانوا لا يمضون أحكامهم إلا بعد التثبت وشدة الفحص، فهذا الإمام علي بن المديني فيلسوف صنعة الحديث يظهر لنا حضور جانب التهادي والصبر في عمله النقدي بقوله: "ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة"[26]، وهذا الإمام البخاري يتوقف في الحكم على إحدى الروايات ولم يقض فيها بشيء احتراما لمقتضيات النظر العلمي، يقول الإمام الترمذي: "وسألت محمدا عن حديث عبد الله بن محمد ابن عقيل: أن النبي ﷺ ضحى بكبشين؛ قلت: إنه يقول: عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وقال: عن أبي سلمة، عن عائشة، ويروى عنه، عن عبد الرحمن بن جابر، عن أبيه، فقلت له: أي الروايتين أصح؟ **فلم يقض فيه بشيء، وقال: لعله سمع من هؤلاء**"[27].

وقد مضى على هذا النهج في البحث والفحص والتهادي في إصدار الأحكام من تأخر عنهم من علماء الحديث، فمما ورد عنهم في هذا المسلك التصرف النقدي الذي أبداه الإمام السيوطي رحمه الله حين نظر في إشكال حديث أم سلمة رضي الله عنها مرفوعا: «إن الروح إذا قبض تبعه البصر»[28] حيث قال – رحمه الله –: "وفي فهم هذا دقة فإنه قد يقال إن البصر يبصر ما دامت الروح في البدن فإذا فارقه تعطل الإبصار كما يتعطل الإحساس والذي ظهر لي بعد النظر ثلاثين سنة أن يجاب بأحد أمرين أحدهما أن ذلك بعد خروج الروح من أكثر البدن وهي بعد باقية في الرأس والعينين فإذا خرج من الفم أكثرها ولم ينته كلها نظر البصر إلى القدر الذي خرج وقد

ورد أن الروح على مثال البدن وقدر أعضائه فإذا خرج بقيتها من الرأس والعين سكن النظر فيكون قوله إذا قبض معناه إذا شرع في قبضه ولم ينته قبضه ، الثاني : أن يحمل على ما ذكره كثير من أن الروح لها اتصال بالبدن وإن كانت خارجة فيرى ويسمع ويعلم ويرد السلام ويكون هذا الحديث من أقوى الأدلة على ذلك والله أعلم بمراد نبيه صلى الله عليه وسلم"[29].

وأما جهة وقوع خلل القفز إلى الاستنتاجات في السلوك النقدي المعاصر المتجه إلى صحيح البخاري فتظهر في مسارعتهم إلى الحكم ببطلان الحديث لمجرد توهم معارضته للعلم التجريبي، والمنهج العلمي يقضي ألا يجاوزوا بقعة الاستشكال[30] إلى أن يفحصوا جميع الافتراضات وينظروا في حقيقة هذا التعارض بالبحث في درجة ثبوت الحديث، ثم النظر في دلالته، ثم التأكد من ثبوت القضية التجريبية ومعرفة درجتها من القطع والظن، فوصولا إلى التحقق من وقوع التناقض ببحث شروطه التي نص عليها المناطقة.

ومن أمثلة هذا المسلك في نقد أحاديث الصحيح ما وقع لعدد من المعاصرين في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "خلق الله آدم وطوله ستون ذراعا، ثم قال: اذهب فسلم على أولئك من الملائكة، فاستمع ما يحيونك، تحيتك وتحية ذريتك، فقال السلام عليكم، فقالوا: السلام عليك ورحمة الله، فزادوه: ورحمة الله، فكل من يدخل الجنة على صورة آدم، فلم يزل الخلق ينقص حتى الآن."[31]، يقول إسماعيل الكردي في بيان وجه رد الحديث: "وهذا يخالف كل ما اكتشفه علماء الآثار والحفريات عن أقدم هياكل البشر العظيمة التي لا يختلف طولها عما عليه الإنسان الآن إلا يسيرا، كما أنه لم يلاحظ أنه هناك قصر تدريجي لهياكل الإنسان على هذا النحو المذكور بأن يكون طوله في الثلاثينات ، ثم يتدرج نحو العشرينات"[32]، والمتأمل في صنيع هذا الناقد سيجده هنا قد قفز إلى نتيجة الحكم ببطلان الحديث لمجرد استشكاله وتوهم معارضته للواقع العلمي، ولو استتم النظر في هذا الحكم لربما أدرك قصور حجته عن بلوغه، ولو تراقى قليلا في نظره ستنكشف له خطورة مسلكه إذ سَيُقْدِمُ به على الحكم ببطلان ما وقع في القرآن الكريم من الأخبار التي ترد عليها جنس هذه الإشكالات.

ومن العجيب أن الأستاذ إسماعيل قد ساق استشكال الحافظ ابن حجر للحديث وهو قوله –رحمه الله –: " ويشكل على هذا ما يوجد الآن من آثار الأمم السالفة كديار ثمود فإن مساكنهم تدل على أن قاماتهم لم تكن مفرطة الطول على حسب ما يقتضيه الترتيب السابق ولا شك أن عهدهم قديم وأن الزمان الذي بينهم وبين آدم دون الزمان الذي بينهم وبين أول هذه الأمة ولم يظهر لي إلى الآن ما يزيل هذا الإشكال"[33] لكن الأستاذ لم ينتبه إلى تباين المسلك الذي انتهجه الحافظ، فهو –رحمه الله– إنما ساق الإشكال وأسلم أزمة نظره إلى ما يفرضه هذا الإشكال وهو التوقف، ولم يقفز إلى استنتاج الحكم ببطلان الحديث.

ومما لا ينقضي منه العجب أن يتعقب أحد الباحثين كلام الحافظ بقوله: "وقد استعصى عليه الحل بأن الإشكال قد يزال بالحكم على هذا الحديث بالوضع"[34] فانظر كيف اتهم مسلك الحافظ بالقصور مع وضوح علميته ووقوعه موافقا لمقتضيات البحث العلمي.

المبحث الرابع: النقد الموضعي للمتن

من العيوب المنهجية التي دخلت على السلوك النقدي المعاصر استرواحهم إلى النقد الموضعي لمتون صحيح البخاري، ويراد بهذا العيب توهم القدرة على إصدار الأحكام النقدية على الحديث بمجرد النظر في وجه فساد معناه، والكلام في هذا الخلل قريب مما ورد في المبحث السابق إلا أنه هنا له مزيد اتصال بمنهج النقد عند المحدثين وتوضيح ذلك أن يقال:

إن نقد المتون نشاط عقلي بالغ التعقيد حيث يستثمر فيه الناقد عددا وافرا من المعطيات قد يكون العلم التجريبي أحدها، على أنه لا يمكن إهمال النقد الإسنادي إلا في نطاق ضيق إذ المعهود من مسالك الأئمة النقاد أنهم لا يمحضون بناء القول النقدي على النظر في معنى الحديث إلا في الخاص القليل ولهذا قال الإمام الشافعي: "ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو

أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه."[35]، وقد وقعت المقولات التأصيلية للأئمة النقاد فلاسفة صنعة الحديث على هذا النحو، فمنها قول الإمام شعبة بن الحجاج: "إنما تعلم صحة الحديث بصحة الإسناد"[36] وقول الإمام يحي بن سعيد القطان: "لا تنظروا إلى الحديث ، ولكن انظروا إلى الإسناد ، فإن صح الإسناد ، وإلا فلا تغتروا بالحديث إذا لم يصح الإسناد"[37]، وبهذا فإن الأئمة النقاد كانوا أكثر اقتدارا على إنتاج أحكام نقدية دقيقة إذ يوازنون في نشاطهم النقدي بين المعطيات الإسنادية ومقدار ما تحمله من القرائن القاضية بثبوت الحديث أو تزييفه، وبين النظر المتني وما فيه من قضايا تتفاوت دلالة المتن عليها بين القطع والظن، ولهم كذلك هنا مسلك أرفع من مجرد النظر في المعطيات النقدية حيث يتراقى نظرهم إلى إعمال الذوق المكتسب بطول المراس في الحكم على الحديث ولهذا قال الإمام ابن دقيق العيد: "وأهل الحديث كثيرا ما يحكمون بذلك باعتبار أمور ترجع إلى المروي وألفاظ الحديث. وحاصله يرجع إلى أنه حصلت لهم لكثرة محاولة ألفاظ الرسول صلى الله عليه وسلم هبة نفسانية أو ملكة يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم وما لا يجوز أن يكون من ألفاظه"[38]، وقد أشار الإمام ابن الجوزي إلى تعقد مسالك نقد الحديث بقوله: "فإن قوي نظرك ورسخت في هذا العلم فهمت مثل هذا، وإن ضعفت فسل عنه، وإن كان قد قل من يفهم هذا بل قد عدم."[39]، وبهذا يظهر أن مسلك نقد المتون مسلك دحض يسهل أن تزل فيه قدم من لم يمارس علل الحديث فكيف بمن كان نظره في الحديث النبوي بقدر ارتداد الطرف كشأن عدد من الطاعنين في أحاديث صحيح البخاري بحجة مناقضتها للواقع العلمي.

وليس لمرتادي عيب النقد الموضعي للمتون أن يعترضوا بقولهم ليس لك أن تلزمنا بمسلك المحدثين في النقد، إذ لست أكشف سترا إن قلت إن مما يدل على الالتزام المنهجي أن يذعن الباحث للتأصيل العلمي الذي تواردت عليه عقول العلماء على تمادي الزمان، وهذا ما نص عليه كذلك أساتذة المنهجية في هذا العصر ومنها قول لانجلو: "ولكي أستدل استدلالا صحيحا من وثيقة على الواقعة التي هي أثرها، لا مناص من اصطناع ألوان من الحيطة .... فإذا تراءى لي أن أعالج نقطة تاريخية، أيا كانت، فإني أتلمس الموضع أو المواضع التي ترقد فيها الوثائق الضرورية لمعالجتها ... ومن البين أن هذا العمل إذا لم يزاول مزاولة سليمة، أعني أنه إذا لم يعرف المرء قبل البدء في عمل تاريخي، كيف يحيط نفسه بكل المعلومات الميسرة له، فإنه يزيد بسهولة من مزالق خطر العمل على أساس وثائق غير كافية، وهي مزالق وفيرة العدد مهما بذل من جهد. وكم من عمل من أعمال التحصيل أو التأريخ عولج وفقا لقواعد أدق المناهج، قد أفسده بل قضى عليه قضاء مبرما، أمر مادي بسيط هو أن المؤلف لم يقف على وثائق كان من شأنها أن توضح تلك التي كانت في متناول يده واقتصر عليها، وأن تكملها أو تنقضها"[40].

وأما بيان جهة وقوع عيب النقد الموضعي في توظيف العلم التجريبي لرد أحاديث البخاري عند المعاصرين فالذي يظهر أن أغلب الأمثلة التي وقفت عليها قد سرى إليها هذا الخلل المنهجي، وربما حاول بعضهم الفكاك عن هذا العيب بإيراد ما يمكن أن يثبت به ضعف الحديث من جهة إسناده غير أنه لم يسلك مسالك أئمة الحديث في النقد فوقف عند ظواهر الأسانيد.

ومن الأمثلة التي يمكن استحضارها هنا ما وقع فيه من رَدَّ حديث سجود الشمس تحت العرش، وهو الحديث الذي يقول فيه أبو ذر رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «أتدري أين تذهب؟ قلت: الله ورسوله أعلم قال: فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش فتستأذن فيؤذن لها ويوشك أن تسجد فلا يقبل منها وتستأذن فلا يؤذن لها يقال لها: ارجعي من حيث جئت فتطلع من مغربها فذلك قوله تعالى: ﴿والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم﴾.»[41]، وقد تذرع بعض الدارسين إلى الطعن في هذا الحديث بفرض مناقضته لما ثبت علميا من كون الأرض تدور حول الشمس، يقول الدكتور الشريف حاتم العوني:" استشكل البعض هذا الحديث إذ يفهم منه أن رسول الله ﷺ كان يتكلم من منطلق أن الأرض مسطحة وثابتة، والشمس هي التي تدور حولها، تخرج من المشرق، وتغرب من المغرب. وجعله البعض الآخر دليلا على عدم دقة منهج النقد عند المحدثين."[42]، ويقول سامر إسلامبولي في تقرير وجه اطراح هذا الحديث: "من الواضح من قراءة النص أنه تركيبة غير موفقة صدرت من جهة جاهلة، وذلك من عدة أوجه:

أولًا: من المعلوم أن الشمس لها نظام ومسار تدور وتسير بموجبه فهي ما إن تغرب من مكان إلاّ وتكون بالوقت نفسه تشرق على آخر ولا تغيب عن الأرض أبدًا، ولا تخرج عن مسارها.

ثانيًا: إن الشمس من المخلوقات التي لا تملك عقلًا ولا إرادة، وبالتالي فهي لا تسجد سجود العاقل الواعي وهي غير مكلفة ومسؤولة حتى يُقْبَلَ منها السجود أو يرفض.

ثالثًا: إن إقحام النص القرءاني في الحديث لا مبرر له، خاصة أن النص يتكلم عن وضع الشمس الحالي من الجريان ومآلها من الاستقرار، فهي لم تصل بعد إلى مستقرها وإنما هي في حالة الجري"[43].

وأما مجلى وقوع هذا السلوك في عيب النقد الموضعي للمتون فهو ظاهر من قوله: "من الواضح من قراءة النص" فقد محض بناء قوله النقدي على ما ورد في متن هذه الرواية وأهمل كل ما يتصل بها من معطيات إسنادية ومتنية، وكذلك ما اتصل بها من نصوص قرآنية وردت فيها ألفاظ قريبة من هذه الألفاظ، والحق أن هذا الحديث قد "اشتهر بين الثقات في عصورهم المختلفة دون أن يستغربه أحد منهم، خاصة النقاد، لا سندا ولا متنا، إذ رواه أئمة الكوفة –أمثال الأعمش والحكم بن عتيبة وفضيل بن عمير وهارون بن سعد وموسى بن المسيب وحبيب بن أبي الأشرس–، وأئمة البصرة – أمثال يونس بن عبيد وغيره–، كلهم عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر، ولم يحدث بينهم اضطراب لا في الرواية ولا في معنى الحديث، غير أنه وقع تفاوت بينهم في سياقه ولفظه، وإيجازه وتفصيله، وهو أمر طبيعي جدا إذا نظرنا إلى طبيعة الحديث الشريف الذي ينقل من راو إلى آخر، أو من جيل إلى جيل"[44].

خاتمة

قامت هذه الورقة البحثية على محاولة رصد العيوب المنهجية في السلوك النقدي للطاعنين في أحاديث صحيح البخاري وقد أتيت فيها على المقدور من ذلك وخلصت إلى ما يلي:

- ✓ إن السلوك النقدي المعاصر حين وظف العلم التجريبي في رد أحاديث صحيح البخاري بعيدا عن أدبيات النقد الحديثي باء بعيوب منهجية تزيل عنه وصف العلمية وتجعله بعيدا عن الاعتبار.
- ✓ وقع الطاعنون في صحيح البخاري بتوظيف معطيات العلم التجريبي في عدد من العيوب المنهجية استخلصتها جهدي في العبارات التالية:
  - إهمال تباين النماذج المعرفية.
  - إهمال التفسيرات البديلة.
  - القفز إلى الاستنتاجات.
  - النقد الموضعي للمتن.
- ✓ إن البحث في طعون المعاصرين في صحيح البخاري يجب أن ينتقل من مستوى النظر الموضعي إلى مستوى يتم فيه مناقشة المعترضين ومحاكمتهم منهجيا.
- ✓ أغلب العيوب المنهجية التي يذكرها الباحثون يمكن دخولها في تلك العبارات التي استخلصتها، على أنه يمكن توسيع البحث في كل عيب منهجي والتدقيق فيه على جهة التفصيل.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا وحبينا محمد وعلى آله وصحبه.

الهوامش:

[1] الباراديغم (paradigm): هو مفهوم طرحه توماس كون في كتابه بنية الثورات العلمية ويريد به "مجموعة القوانين، والتقنيات، والأدوات المرتبطة بنظرية علمية والمسترشدة بها، والتي بها يمارس الباحثون عملهم ويديرون نشاطاتهم" وبفضل هذا المصطلح يرى كون أن تاريخ العلم هو تاريخ باراديغمات متعاقبة، والبراديغم الذي يمثل نظرية علمية جديدة هو رؤية جديدة للكون والطبيعة تنسخ الرؤى السابقة. ينظر: **بنية الثورات العلمية**، ترجمة: د. حيدر حاج إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2007م، (ص:340 – 341).

هذا وقد اشتغل الدكتور عبد الوهاب المسيري بالبحث في النماذج المعرفية واعتمد هذا المدخل في نقد الإيديولوجيا الغربية، حيث حاول الكشف عن أسس البناء المعرفي الغربي وعمد إلى مساءلتها معرفيا ثم أظهر تباينها عن الأسس الناظمة للنموذج المعرفي الإسلامي، ولذلك أكد أن لكل نموذج مسلمات وافتراضات وتصورات مرتبطة بالبيئة الثقافية التي نشأ فيها هذا النموذج وهذا يفرض عدم صحة تعميمه على المجتمعات الأخرى، وفي بيان هذا الأمر يقول رحمه الله:" لكل نموذج بعده المعرفي أي أن خلف كل نموذج معاييره الداخلية التي تتكون من معتقدات وفروض ومسلمات وإجابات عن أسئلة كلية ونهائية تشكل جذوره الكامنة وأساسه العميق، وتزوده ببعده الغائي، وهي جوهر النموذج والقيمة الحاكمة التي تحدد النموذج وضوابط السلوك، وحلال النموذج وحرامه، وما هو مطلق وما هو نسبي من منظوره، فهي باختصار مسلمات النموذج الكلية أو مرجعيته التي تجيب على الأسئلة الكلية والنهائية" **العالم من منظور غربي**، دار الهلال، القاهرة، 2000م، (ص:20-21).

[2] **الاقتصاد في الاعتقاد**، اعتنى به: أنس الشرفاوي، دار المنهاج، الطبعة الثانية، 1444 هـ، (ص: 95).

[3] أشار إلى هذا التباين الدكتور Jonathan Brown في حديثه عن أصول المنهجية الغربية في بحث سؤال أصالة الحديث النبوي، وقد أكد أن المنهج الغربي في النقد التاريخي له تقاليده وافتراضاته الخاصة وأنه مع المنهج الإسلامي يمثلان منهجين متعارضين حيث يصدران عن مقدمات= =متضادة، وقد استطرد في بيان أسباب تباين المنهجين بعرض تاريخ نشوء النقد التاريخي الغربي، مع الإشارة إلى بعض الافتراضات التي تؤسس للمنهج الإسلامي كالإيمان بإمكان معرفة النبي صلى الله عليه وسلم للأحداث المستقبلية. ينظر:

Hadith: **Muhammad's Legacy in the Medieval and Modern World**, Jonathan A. C. Brown, Foundations of Islam, Oxford: Oneworld publications, 2009, (p: 197 – 204)

[4] ينظر: **العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة** للدكتور عبد الوهاب المسيري، دار الشروق، الطبعة الأولى، 2002م، (453/2).

[5] **فجر الإسلام**، مؤسسة هنداوي، 2011 م، (ص:238).

[6] أخرجه **البخاري** في كتاب الطب، باب الدواء بالعجوة للسحر، (5769) (138/7)، و**مسلم** في كتاب الأشربة، باب فضل تمر المدينة (2047) (123/6).

[7] **ضحى الإسلام**، مؤسسة هنداوي، 2011م، (ص: 482 _ 483).

[8] **ضوابط العدول عن العمل بالحديث الصحيح** للدكتور عمار الحريري (ص:306-307) نقلا عن مقال "**نقد الأسس النظرية لشبهة محاكمة الأحاديث النبوية بعرضها على العلم المادي**" للدكتور خالد الدريس، وهو منشور ضمن أعمال ندوة الجهود المبذولة في السنة النبوية من بداية القرن الرابع عشر الهجري إلى اليوم، في جامعة الشارقة شهر ربيع الأول من عام 1426هـ، إمارة الشارقة. (ص:1126).

وعلى هذا الوجه كذلك وقع كلام زكريا أوزون حيث قال: "وسبع تمرات من المدينة تقي من السم والسحر، وهنا نطلب من مؤيدي ذلك التطبيق مباشرة لمعرفة النتائج" **جناية البخاري**، الناشر: رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، 2004م. (ص:26).

[9] **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، ديوبولد ب فان دالين، ترجمة: الدكتور محمد نبيل نوفل وآخرون، مكتبة الأنجلو المصرية: 1997م، (ص:350).

[10] **بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها**، للإمام ابن أبي جمرة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثالثة، (128/4).

[11] المصدر السابق (130/4).

[12] أخرجه **البخاري** في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة﴾، (333) (132/4)، و**مسلم** في كتاب الرضاع، باب لولا حواء لم تخن أنثى زوجها الدهر، (1470) (179/4).

[13] ينظر: **روائز علم الدراية ترد خبر خنز اللحم والخيانة المزعومة لحواء**، للدكتور محمد عمراني حنشي، مقال منشور في موقع الحوار المتحضر، ركن ضعيف الصحيحين، بتاريخ: 8 ديسمبر 2005م. الرابط: https://www.alhiwar.org/ar/index.php/ainmenu-37/42-/111-sp-994187923

[14] يقول الشيخ المعلمي: "إذا استنكر الأئمة المحققون المتن، وكان ظاهر السند الصحة، فإنهم يتطلبون له علة، فإذا لم يجدوا علة قادحة مطلقا، حيث وقعت، أعلوه بعلة ليست قادحة مطلقا، ولكنهم يرونها كافية للقدح في ذاك المنكر، ومن ذلك: إعلاله بأن راويه لم يصرح بالسماع، مع أن الراوي غير مدلس ... وحجتهم في هذا: أن عدم القدح بتلك العلة مطلقا إنما بني على أن دخول الخلل من جهتها نادر، فإذا اتفق أن يكون المتن منكرا يغلب على ظن الناقد بطلانه، فقد يحقق وجود الخلل، وإذا لم يوجد سبب له، إلا تلك العلة فإن فالظاهر أنها هي السبب وأن هذا من ذاك النادر الذي يجيء الخلل فيه من جهتها" مقدمة تحقيق الفوائد المجموعة للشوكاني، الناشر: دار الكتب العلمية، 1416 هـ، (ص:8).

[15] ينظر: **مجموع رسائل أصول الفقه** للشيخ المعلمي المطبوع ضمن آثار المعلمي، تحقيق: محمد عزير شمس، الناشر: دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، 1434 هـ، (ص:49).

[16] تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، 1433 هـ، (373/2)

[17] **فتح الباري**، الناشر: الطبعة السلفية الأولى، مصر، (367/6-368).

[18] أخرجه **البخاري** في كتاب الطب باب الحبة السوداء، (5688) (124/7)، و**مسلم** في كتاب الطب باب التداوي بالحبة السوداء (2215) (25/7).

[19] **الأضواء القرآنية لاكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها**، (ص:28).

[20] **شرح صحيح البخاري**، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، 1423 هـ، (397/6).

[21] **أعلام الحديث**، تحقيق: د. محمد بن سعد آل سعود، جامعة أم القرى، السعودية، الطبعة الأولى، 1409 هـ، (2112/3).

[22] **القبس في شرح موطأ مالك بن أنس**، تحقيق: د. محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1992 م، (ص:1131).

[23] **فتح الباري**، (180/10).

[24] **حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين**، طبعة الحلبي، (ص:55).

[25] **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، (ص:189).

[26] أخرجه الخطيب البغدادي في **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، (257/2).

[27] **العلل الكبير**، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرون، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1409 هـ، (ص:244).

[28] أخرجه **مسلم** في كتاب الجنائز، باب في إغماض الميت والدعاء له (920) (38/3).

[29] **الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج**، تحقيق: الحويني، الناشر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1416 هـ، (11/3).

[30] يقول الشيخ المعلمي: " الاستشكال لا يستلزم البطلان، بدليل استشكال كثيرٍ مِن الناس كثيرًا من آيات القرآن" **الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء السنة من الزلل والتضليل والمجازفة**، تحقيق: د. علي العمران، الناشر: دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، 1434 هـ، (ص: 402).

[31] أخرجه **البخاري** في كتاب الأنبياء، باب خلق آدم صلوات الله وذريته (3326) (131/4)، و**مسلم** في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير، (2841) (149/8).

[32] **نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث**، دار الأوائل، الطبعة الأولى، 2002م، (ص:184).

[33] **فتح الباري**، (443/6).

[34] **ضوابط العدول عن العمل بالحديث الصحيح** للدكتور عمار الحريري (ص:310) نقلا عن مقال "**نقد الأسس النظرية لشبهة محاكمة الأحاديث النبوية بعرضها على العلم المادي**" للدكتور خالد الدريس، وهو منشور ضمن أعمال ندوة الجهود المبذولة في السنة النبوية من بداية القرن الرابع عشر الهجري إلى اليوم، في جامعة الشارقة شهر ربيع الأول من عام 1426هـ، إمارة الشارقة. (ص:1127).

[35] **الرسالة**، تحقيق: أحمد شاكر، الناشر: مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، 1357 هـ، (ص:399).

[36] أخرجه ابن عبد البر في **مقدمة التمهيد**، تحقيق: بشار عواد وآخرون، الناشر: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، الطبعة الأولى، 1439 هـ، (251/1).

[37] أخرجه الخطيب البغدادي في **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، (102/2).

[38] **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، (ص:25).

[39] **الموضوعات**، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، (102/1).

[40] **المدخل إلى الدراسات التاريخية**، لاجلو واوسينوبوس، مطبوع ضمن مجموع النقد التاريخي، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، الناشر: وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى، 1981م، (ص:5-6).

[41] أخرجه **البخاري** في كتاب بدء الخلق، باب صفة الشمس والقمر، (3199) (107/4)، و**مسلم** في كتاب الإيمان باب بيان الزمن الذي لا يقبل في الإيمان، (159) (95/1).

[42] **مع حديث سجود الشمس "حديث من الأحاديث التي يُطعن بها على المنهج النقدي للمحدثين"**، مقال منشور بموقع مركز نماء بتاريخ: 16سبتمبر 2012م، الرابط: https://nama-center.com/Articles/Details/135

[43] **تحرير العقل من النقل وقراءة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم**، الناشر: مركز ليفانت للدراسات الثقافية والنشر، مصر، الطبعة الثالثة، 2019م، (ص:404)

[44] **الدراسات الحديثية المعاصرة –تحليل وحلول–** للدكتور حمزة المليباري، بحث منشور ضمن أعمال الندوة العلمية الدولية: "الحديث الشريف وتحديات العصر"، التي عقدت في رحاب كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي، 1426 هـ، (278/3).